دراسة علمية تؤكد سلبية صورة رجل الاعمال فى الصحف المصرية

كشفت دراسة علمية عن سلبية صورة رجل الأعمال فى الصحف المصرية ، حيث تفوقت الملامح والسمات السلبية للصورة النمطية لرجل الأعمال على الملامح والسمات الإيجابية، ووصلت تكرارات الملامح والسمات السلبية لرجال الأعمال ٢٥٦ تكرارا مقابل ٣٦ تكرارا للسمات الإيجابية أى أن كل تكرار واحد إيجابى عن رجل الأعمال يقابله تقريبا ٩,٨ تكرار سلبى. وذلك على الرغم من تحسن الفرص بالنسبة لرجال الأعمال فى السنوات الأخيرة . جاء ذلك فى رسالة ماجستير أعدها الزميل محمد عادل العجمى نائب رئيس القسم الاقصادى بجريدة الوفد حول صورة رجل الاعمال فى الصحف المصرية دراسة تحليلية خلال الفترة من (١٩٩١: ٢٠٠٦)

قوة المال والنفوذ السياسى يضاعف من ارتكاب الجريمة وأساليب الانحراف لرجل الاعمال بنسبة ٨٠٪

نمو الصورة السلبية على الرغم من تحالف الدولة مع رجال الأعمال

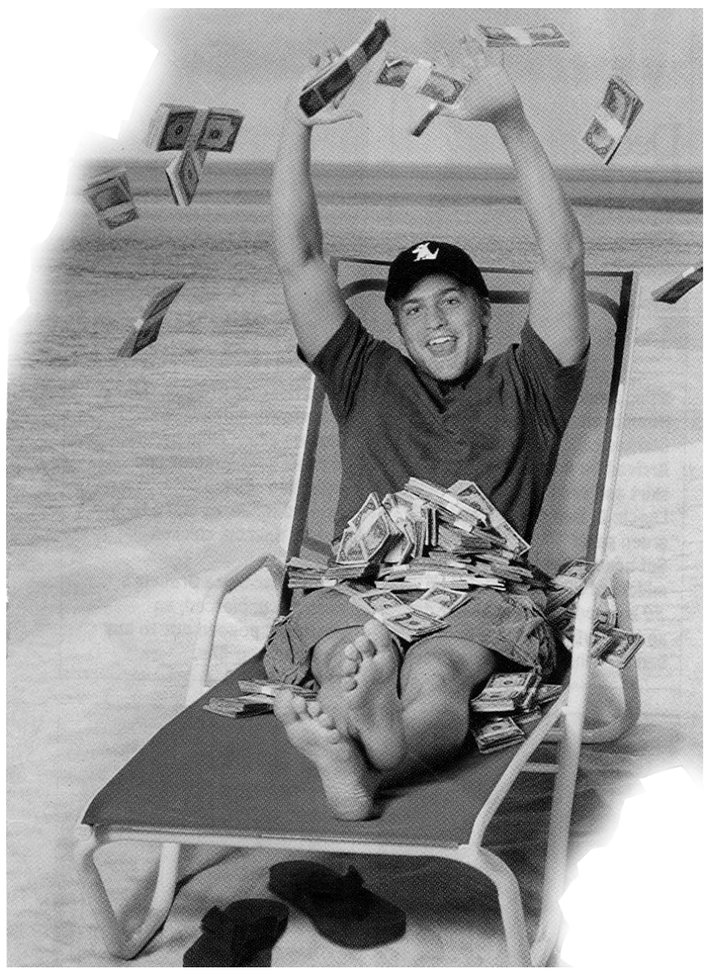

واشارت الى نمو الصورة السلبية بشكل ملحوظ على الرغم من التحالف الذى تم بين بيروقراطية الدولة ورجال الأعمال و دخول رجال الأعمال إلى السلطة(حكومة نظيف) ، وقلة الحوادث المرتبطة برجال الأعمال مثل الهروب بأموال البنوك للخارج، فقد بلغت السمات السلبية فى الفترة الأولى(١٩٩١ -١٩٩٧) ١٤٪ بعدد تكرارات ٣٦ تكراراً، والفترة الثانية(٢٠٠٠:٢٠٠٣) ٣٩,٨٪ بعدد تكرارات ١٠٩ تكرارات، والأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) ٤٦٪ بعدد تكرارات ١١٨ تكراراً،وفى الوقت الذى ارتفعت فيه السمات الإيجابية خلال الفترات الزمنية، إلا أن السمة الغالبة هى السمات السلبية.

وجاءت أهم السمات السلبية لرجال الأعمال فاسد بنسبة ١٤,٤٪، ويليها هارب ١٤٪ ، ومستغل ١٣,٦٪، وطفيلى ١٢٪ ، وجشع ١٠,٥٪، ومسرف ٧٪ ، وغشاش ٥,٨٪، ومحتكر ٣,٩٪، ومطارد للنساء ٣٪، بلطجى ٢,٣٪، وأهم السمات الايجابية ناجح بنسبة ٢٥٪، ووطنى ١٦,٦٪ وقيادى وذكى بنسبة ١٣,٨٪، وفى المركز الخامس شريف وأمين ويخدم مجتمعه ٥,٥٪. ويلاحظ استمرار سلبية الصورة النمطية لرجل الأعمال على الرغم من تحسن الظروف لصالح رجال الأعمال.

وذكرت الدراسة ان هناك علاقة منفعة متبادلة بين رجال الأعمال والنظام السياسى، حيث يعتمد النظام السياسى على مال رجال الأعمال فى الانتخابات ، ورجال الأعمال يحتاجون إلى التسهيلات والحماية والتعرف على صدور القوانين والقرارات قبل إقرارها، والسماح لهم بالاحتكار والسيطرة على الأسواق، وبالتالى تتضخم ثرواتهم، وأدى هذا إلى عدم قدرة استمرار طرف بدون الآخر، فلا يستطيع النظام الاستغناء عن رجال الأعمال وأموالهم، ولا يستطيع رجال الأعمال الاستغناء عن النظام وما يقدمه من تسهيلات وقدرة على تغيير القوانين، وعدم تنفيذها على المقربين من النظام. خاصة أنه فى كثير من الحالات اقترن الثراء بالفساد .

واظهرت الدراسة تفوق الاتجاه السلبى للمضامين الصحفية، على الاتجاه الإيجابى بما يقترب من أن كل موضوع إيجابى يقابله ٣,٤ موضوع سلبى عن رجال الأعمال ، حيث تكرر الاتجاه السلبى بنحو ١٠١ مرة بنسبة ٦٥٪ ، فى حين أن الاتجاه الإيجابى تكرر ٣٠ بنسبة ١٩,٣٪ والاتجاه المحايد تكرر ٢٤ بنسبة ١٥,٥٪ .واتسمت المضامين الصحفية بالسلبية خلال الفترات الزمنية الثلاث إلا أنه يلاحظ أن الفترة الثانية(٢٠٠٠-٢٠٠٣) كانت أكثر الفترات سلبية للمضامين الخاصة برجل الأعمال بنسبة ٣٥,٤٪ مقارنة ٦,٤٪ فى الفترة الأولى و٢٣,٢٪ فى الفترة الثالثة. و جاءت فى مقدمة أساليب الانحراف الاستيلاء على المال العام بنسبة ٢٨,٨٪، كنتيجة للاستيلاء على أموال البنوك والهرب للخارج فى نهاية التسعينيات، إلى جانب استغلال النفوذ ، خاصة أن الاستيلاء على هذه الأموال وهروبهم للخارج لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة أصحاب النفوذ فى النظام السياسى، ويليها استغلال النفوذ ٩,٢٪ ، والتربح .

وذكرت ان قوة المال والنفوذ السياسى يضاعف من ارتكاب الجريمة وأساليب الانحراف بنسبة ٨٠٪، وهو ما يعطى مؤشر خطورة على عملية التزاوج التى تتم حالياً بين النظام السياسى ورجال الأعمال ، ويتطلب تفعيل دولة القانون، وأن يطبق على الجميع دون استثناء بمن فيهم رئيس الجمهورية خاصة أن إقصاء رجال الأعمال عن السياسية هو ضرب من الخيال، وغير شرعى باعتبارهم فئة فى المجتمع من حقهم ممارسة العمل السياسى، ولكن ليس من حق النظام حماية المقربين إليهم. وقد جاء المال الدافع الأول لانحراف رجل الأعمال وارتكابهم الجريمة بنسبة ٥٠٪، ويليه النفوذ السياسى بنسبة ٣٠,٧٪ ، والثراء السريع ١٥,٤٪ ، وأخيراً عجز القانون ٣,٨٪. وبالنظر إلى التحليل الزمنى نجد أن النفوذ السياسى كان العامل الوحيد لأسباب انحراف رجال الأعمال فى الفترة الأولى بنسبة ١,٩٪ فى حين ظهر فى مقدمة العوامل فى الفترة الثانية بنسبة ٢٣٪، ويليها قوة المال بنسبة ١١,٥٪ ، والثراء السريع بنسبة ٧,٦٪ ، إلا أن قوة المال جاءت فى مقدمة أسباب انحراف رجال الأعمال فى الفترة الثالثة بنسبة ٣٨,٤٪ نتيجة لتضخم ثروات بعض رجال الأعمال، ويليها الثراء السريع ٧,٦٪ و٥,٧٪ للنفوذ السياسى و٣,٨٪ لعجز القانون.

بينت الدراسة ان التطلعات السياسية احتلت المركز الأول من فئة تطلعات رجال الأعمال بنسبة ٦٠,٨٪، وتليها التطلعات المادية بنسبة ٢٨,٣٪، والاجتماعية ١٠,٨٪، وتغير تطلعات رجال الأعمال: فى الفترة الأولى كانت مادية فقط بنسبة٨,٧٪ بعدد تكرارات ٤ تكرار،واستمرت خلال الفترة الثانية ، إلا أنها تغيرت وجاءت التطلعات السياسية فى المركز الأولى بنسبة ٥٤,٤٪ ويليها التطلعات الاجتماعية والمادية بنسب متساوية٨,٩٪.

واضافت ان رجال الاعمال يسعون الى الحصول على جنسيات أخرى، إما لتسهيل أعمالهم فى هذه الدولة، أو تكون الملجأ فى حالة ارتكاب مخالفات تؤدى بهم إلى السجن، وبالتالى الهروب إليها أو فى حالة تضييق النظام السياسى عليهم. ويدير رجل الأعمال الأزمة من الخارج فإذا شعر أن الأمور فى صالحه عاد إلى مصر وإذا كان العكس ظل بالخارج، مستغلاً الجنسية الثانية فى حمايته، خاصة أنه يستطيع توكيل عدد كبير من المحامين للدفاع عنه، جاء مزدوجو الجنسية فى المركز الأولى بنسبة ٥٢,٧ ٪ ، ويليها الجنسية المصرية ٢١,٨٪، والأجنبية ١٩٪، والعربية ٦,٣٪. وتفوق ملكية رأس المال العائلى عن باقى التصنيفات بنسبة ٤٤,٤٪ ويليها رأس المال الموزع فى شكل شركة مساهمة مصرية ٢٢,٢٢٪ . كما أن رجل الأعمال يتقرب إلى صناعة القرار من خلال إعلانات التهانى والتى تجسد علاقة المصلحة بين الطرفين، وتعد لغزاً يثير كثيراً من الشكوك، خاصة أنه من المعروف أن رجل الأعمال فى مصر والعالم لا ينفقون أموالهم فى عمل ما إلا إذا كان لديهم يقين كامل على أن ما أنفقوه سيعود عليهم بمنافع ومكاسب تزيد كثيراً عن قيمة ما دفعوه.

وبينت ان البيروقراطية جاءت فى مقدمة المعوقات والمشاكل التى يواجهها رجال الأعمال بنسبة ١١,٥٪، ويليها الضرائب ١٠,٤٪ والجمارك ١٠٪،والقوانين ٩,٥٪، والبنوك ٩٪، والتعثر ٨,٥٪، وضعف استخدام التكنولوجيا ٨٪، وفى المركز الثامن الأزمات ٧,٥٪، ويليها الاحتكار والحكومة ٥,٥٪ ، جاء النفوذ السياسى فى المرتبة قبل الأخيرة بنسبة٠,٩٨٪ ، بما يعنى أن النفوذ السياسى من أقل المعوقات التى يوجهها رجال الأعمال، بل أن النفوذ السياسى عامل مساعد لهم، فقد أعطت الحكومة لرجال الأعمال قروضاً ليس على أساس اقتصادى ولكن لهدف سياسى، وكانت الوسيلة إغداق الهبات والميزات على رجال البنوك من خلال مرتبات ضخمة وامتدادات فى فترة بقائهم فى مناصبهم واختيارات لأشخاص يتميزون بالولاء والطاعة ولا يتميزون بالكفاءة والقدرة، وكانت النتيجة أن بعضهم دخل السجن. كما جاء الفساد أقل المعوقات التى يوجهها رجال الأعمال بنسبة ٠,٦٥٪ ،هذا على الرغم من انتشار الفساد فى مصر.

وجاءت أهم الحلول المطروحة للقضاء على المعوقات التى تواجه رجال الأعمال وتفعيل دورهم فى المجتمع، تحسين البيئة التنافسية فى المرتبة الأولى بسبة ٢٢٪، ويليه تحسين البيئة التشريعية ٢٠,٨٪ ، وفى المركز الثالث إصلاح الجهاز المصرفى ١١,٨٪، وفى المركز الرابع تسهيل الإجراءات وإصلاح الجمارك وإصلاح الضرائب بنسب متساوية ٧,٤٨٪ ،والمركز الخامس مشاركة رجال الأعمال ٧٪، والسادس الإصلاح السياسى. وتغير الحلول المطروحة للقضاء على معوقات رجال الأعمال خلال الفترات الزمنية الثلاث، محل الدراسة، حيث بلغ عدد تكرارات الحلول المطروحة خلال الفترة الأولى ٦٠ تكراراً بنسبة ٢٣,٦٪، وفى الفترة الثانية ٤٤ تكراراً بنسبة ١٧,٣٪ والفترة الأخيرة ١٥٠ تكراراً بنسبة ٥٩٪ .

واظهرت حدث تغير فى مشاركة رجال الأعمال فى صنع القرار الاقتصادى من تجاهل تام خلال الفترة الأولى إلى استماع الدولة لهم دون تنفيذ مطالبهم ، ومعاملتهم بطريقة بوليسية فى الفترة الثانية ، إلى مشاركتهم فى اتخاذ القرار وصناعته مثل (الكويز) ودخولهم الوزارة ، وتزايد أعدادهم فى البرلمان، إلا أن هذا التأثير ظل مرهوناً برغبة النظام السياسى فى قيام رجال الأعمال بهذا الدور، خاصة أن رجال الأعمال ومنظماتهم لا يمثلون (لوبى) يمكن فرض مطالبهم ، كما لا يمثلون لوبى داخل مجلس الشعب.

أشار الإطاران النظرى والتحليلى للدراسة إلى أن الدولة هى التى تخلق الفرص للجماعات وليس ضغط الجماعات نفسها، ففى الخمسينيات كان هيكل الفرص لصالح العمال وتحول منذ التسعينيات تدريجيا إلى رجال الأعمال ، وبمعنى أخر لن يأخذ رجال الأعمال من القوة والسيطرة فى النظام السياسى المصرى إلا بقدر ما تسمح به البيروقراطية الحاكمة وتستفيد منه، ويحقق مصالحها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى ، بل إنها تستخدم رجال الأعمال فى مواجهة ضغط الرأى العام المصرى (مثل اتفاقية الكويز مع إسرائيل وتأكيد القيادة السياسية بأن بعض رجال الأعمال هم السبب فى توقيعها) والذى تجد صدى كبيراً من الرفض، بالإضافة إلى استخدام رجال الأعمال فى تنفيذ سياستها الخارجية.

احتلت قطاعات الخدمات نسبة ٧٤٪ فى مقابل ٢٦٪ للقطاعات الإنتاجية. وجاء رجال الأعمال فى قائمة الصدارة للمهنة أو الصفة التى تلحق بأصحاب الأعمال عند الحديث عنهم أو الحصول منهم على المعلومات بنسبة ٢٧,٦٪ ، ويليه قيادى فى غرفة تجارية ١٤,٥٪، وعضو برلمانى ١٢,٣٪، واهتمت المضامين الصحفية بكبار رجال الأعمال بنسبة ٨٥,٧٪، على حساب متوسطى وصغار رجال الأعمال. كما استهدفت المضامين فى المقام الأول مجتمع الأعمال بنسبة ٤١,٤٪، ويليها الجهاز الإدارى ٣٥,٥٪، والجمهور العام ٢٣,١٪، وظهرت محافظات القاهرة الكبرى فى المقدمة وكان لها النصيب الأكبر من المضمون الصحفى بنسبة ٣٥,٦٪ وتليها محافظات الدلتا ٢٨,٨٪، ومحافظات السواحل ٢٣,٧٪، وجاءت محافظات الصعيد فى أدنى نصيب بنسبة ١١,٨٪.

● – جاء رجل الأعمال فى قائمة الصدارة للمهنة أو الصفة التى تلحق بأصحاب الأعمال عند الحديث عنهم أو الحصول منهم على المعلومات بنسبة ٢٧,٦٪ ، وجاء فى المركز الثانى قيادى فى غرفة تجارية ١٤,٥٪، مما يشير إلى أن مسمى أو لفظ رجل الأعمال له الصفة الغالبة فى المضامين الصحفية ، خاصة فى صفحات الحوادث، حيث يتم ذكر رجل الأعمال دون ذكر لشركات أو الجمعيات والمنظمات التى يمثلها، وقد يعكس هذا الصورة السلبية التى ظهرت عن رجال الأعمال بصفة عامة. وتفوق مسمى قيادى فى غرفة تجارية يتفق مع نتيجة فئات النشاط التى أكدت على اتجاه رجال الأعمال نحو الاستثمار السريع فى مجال الخدمات، و التجارة ذات العائد السريع والمخاطر المحدودة.

● – يوجد اهتمام متزايد من الصحف المصرية برجل الأعمال وهو ما عكسته نتائج الأبعاد الشكلية لتحليل المضمون، حيث اتجهت الأهرام والوفد إلى زيادة المساحات المخصصة لمناقشة قضايا رجل الأعمال ،

التطلعات السياسية تحتل المركز الأول لدى رجال الأعمال

مقترحات

الاهتمام بدراسة صورة رجل الأعمال فى صفحات الوفيات، وإعلانات وخاصة التهانى والصفحات المتخصصة الإعلانية.

رصد حركة التغير فى ثروات بعض رجال الأعمال وخاصة المقربين من السلطة ومدى استفادتهم من هذه العلاقة.

إجراء دراسة ميدانية عن صورة رجل الأعمال وتشمل هذه الدراسة عينة من رجال الأعمال والقائم بالاتصال والعمال والمثقفين للوقوف حول تأثير صورة رجل الأعمال السلبية على سلوكهم نحو رجل الأعمال ، ورصد مدى تأثير الصورة المقدمة عن رجل الأعمال على رجل الأعمال والقائم بالاتصال.

إنشاء صندوق يساهم فيه جميع منظمات الأعمال ، ويتم استثماره فى عن شركة متخصصة فى إدارة صناديق الاستثمار ، ويخصص عائد هذا الصندوق على النحو التالى:

٥٠٪ لدعم الفقراء سواء من النواحى الصحية أو التعليمية أو الغذائية و٢٥٪ لدعم المشروعات متناهية الصغر للشباب ومحدودى الدخل، ومساعدتهم على تسويق هذه المشروعات و٢٥٪ لتحسين صورة رجل الأعمال بطرق مباشرة وغير مباشرة، من خلال خطة يتم وضعها من قبل متخصصين. وتشكيل لجنة مشتركة من منظمات رجال الأعمال تشرف على تنفيذ خطة تحسين صورة رجل الأعمال ووضع الصورة الملائمة لهم.ومحاولة الربط بين ما يتم تنفيذه من قبل هذا الصندوق ورجال الأعمال.

فصل رجل الأعمال الذى يتورط فى عمل يعاقب عليه القانون أو العادات والتقليد من كل منظمات رجال الأعمال، وقطع العلاقات معه.

مخاطبة الصحف بمختلف توجهاتها على ضرورة ذكر صفة رجل الأعمال كما فى البطاقة الشخصية سواء صاحب شركة أو مشروع أو غير ذلك وعدم ذكر مسمى رجل الأعمال.

مخاطبة أقسام الشرطة والنيابة العامة وكل الأجهزة الرقابية بعدم ذكر مسمى رجل الأعمال وذكر المسمى الحقيقى للنشاط الذى يمارسه أثناء عملية التحقيق معه.

دراسة صورة رجل الأعمال فى الدراما التليفزيونية خلال نفس فترة الإصلاح الاقتصادى للتعرف على مدى انعكاس الصورة النمطية لرجل الأعمال للواقع وملامحها فى الدراما التليفزيونية.

دراسة صورة رجل الأعمال خلال فترة عبد الناصر والسادات وإجراء مقارنة بينهما للتعرف على صورة رجل الأعمال خلال هذه الفترة.

قيام رجال الأعمال بدور حيوى فى فرض أجندة سياسية تحقق طموحات الشعب المصرى مستغلين تقربهم من النظام السياسى ومراكز صنع القرار.

إعلان رجال الأعمال عقب تولى منصب سياسى بانفصالهم عن كل ممتلكاتهم، والإعلان عن ذلك رسمياً، عملياً.

اقتراب رجال الأعمال من المواطنين أكثر سواء بتبنى عملية التنمية فى بعض القرى أو إدخال المرافق الأساسية لبعض القرى، أو إقامة عدد من المشروعات الصغيرة يمتلكها شباب هذه القرى بتمويل من رجال الأعمال، سواء فى شكل منح أو قروض بدون فوائد.. وتشكلت لجنة الحكم من الدكتورة فاطمة القلينى أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس (مشرفا) والدكتورة ضحى المغازى أستاذ الاجتماع بقسم علم الاجتماع بكلية البنات (مشرفا) والدكتور محمد شومان أستاذ الإعلام بقسم الاجتماع بكلية البنات (مناقشا) والدكتورة نجوى عبد السلام أستاذ الإعلام بكلية الآداب جامعة عين شمس (مناقشا) وحصل الزميل محمد عادل العجمى على درجة الماجستير فى الاداب اعلام بتقدير ممتاز.

العصر النووى «٧»

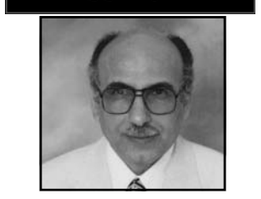

بقلم : دكتور عبد العاطى سالمان

فترة التسعينات

أهم أحداث هذه الفترة هي زيادة عدد المحطات النووية في الولايات المتحدة الأمريكية إلي ١١١ محطة واستمرار الاهتمام بالبيئة لجعلها نظيفة من الناحية الإشعاعية واستمرار الضغط علي دول الشرق الأوسط – عدا إسرائيل – لعدم تطوير برامجها النووية، وامتلاك إسرائيل لكمية هائلة من الرءوس النووية.

وصل عدد المحطات النووية في عام ١٩٩٠ في الولايات المتحدة الأمريكية إلي ١١٠ محطة، وقد زادت كمية الطاقة المتولدة من هذا العدد من المحطات علي ما أنتجته جميع مصادر الطاقة المتاحة مجتمعة في عام ١٩٥٦. كذلك في عام ١٩٩٠ اعتمدت هيئة الأغذية الأمريكية نظام تشعيع الغذاء المعبأ الطازج أو المجمد الغير مطهي، وذلك لأهمية هذا التشعيع في التحكم في نشاط الميكروبات المسئولة عن بعض الأمراض من تناول تلك الأغذية مثل السلمونيللا وغيرها. وفي ٢٩ مايو ١٩٩١ دعا جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دول الشرق الأوسط إلي التخلي عن تصنيع واستيراد المواد التي يمكن استخدامها في تصنيع الأسلحة النووية، وطالب الرئيس الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بحظر تصدير التكنولوجيا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، وتتابع الدبلوماسية الأمريكية الضغط علي دول الشرق الأوسط عدا إسرائيل للالتزام بحظر إنتاج وحيازة المواد المستخدمة في تصنيع الأسلحة النووية وبخاصة اليورانيوم 235 والبلوتونيوم 239.

وفي يوليو ١٩٩١ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الاتفاقية التاريخية لتخفيض الأسلحة النووية البعيدة المدى بأكثر من ٣٠ ٪ على مدى السنوات السبع التالية. وفي نفس العام وصل عدد المحطات النووية في الولايات المتحدة ١١١ محطة بلغ ما تنتجه ٢٢٪ من إجمالي الكهرباء المنتجة تجاريا بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام ١٩٩٣ أيضا واصل جهاز شئون البيئة الأمريكي(DOE) تطهير التلوث في المواقع النووية خلال السنوات الـ٥٠ الأخيرة للعصر النووي. ويمثل هذا التلوث الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة اليوم للحفاظ علي نظام دفاعي وطني قوي. ويعمل جهاز شئون البيئة مع الوكالات التنظيمية والجمهور لتطوير التقنية اللازمة المرتبطة بهذا المشروع التطهيري الوطني.

في ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ تم تشغيل المفاعل النووي البحثي الثاني (قدرة ٢٢ ميجاوات) بهيئة الطاقة الذرية المصرية.

وتجدر الإشارة إلي أنه في أواخر التسعينات قدر جهاز المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) مخزون إسرائيل من السلاح النووي ما بين ٧٥ إلي ١٣٠ رأس نووية، وقد بني هذا التقدير علي حسابات إنتاج البلوتونيوم الصالح للتصنيع النووي الحربي. ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض البيانات المنشورة التي تفيد أن مخزون إسرائيل من الأسلحة النووية وصل إلي ٤٠٠ أربعمائة رأس نووي في أواخر التسعينات، ولكنه من المعتقد أن هذا التقدير مبالغ فيه...!!! (المرجع: شبكة المعلومات الدولية.

وغني عن البيان أن التهديد النووي الإسرائيلي هو أخطر التهديدات الإستراتيجية للأمن القومي العربي في العقدين القادمين. إذ تنفرد إسرائيل باحتكار القدرة النووية العسكرية في المنطقة العربية وتملك من الأسلحة ووسائل إطلاقها الحجم الذي يشكل تهديدا حقيقيا لدول المواجهة العربية مجتمعة. ومن الأهمية بمكان معرفة أن السياسة الإسرائيلية في المجال النووي قد تحددت طبقا لمبدأ مناحم بيجن الذي أعلنه عام ١٩٨٠، وهذا المبدأ يحدد المجال الحيوي لإسرئيل بجميع الدول العربية، فضلا عن باكستان وإيران وتركيا، وحتي الجنوب الإفريقي. ومعني ذلك أن علي إسرائيل أن تمنع هذه الدول من تملك أي قدرات نووية، أو صاروخية بعيدة المدى، أو حتي معرفة تكنولوجية متقدمة، حتي لو أستخدمت إسرائيل القوة العسكرية لتنفيذ ذلك. وهو ماحدث بالفعل للمفاعل العراقي واغتيال العلماء المصريين، بدءا من الدكتور علي مصطفي مشرفة،الذي لقي مصرعه في حادث سيارة بأمريكا في ١٦ يناير ١٩٥٠، وحتي اغتيال الدكتور/ يحي المشد في باريس ١٩٨٠، بالإضافة إلي الكثير من عمليات التخريب للمعدات النووية قبل شحنها.

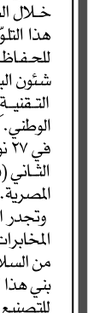

رئيس هيئة المواد النووية سابقا
absalman2006@yahoo.com

■ نائب رئيس مجلس الإدارة : سامح سامى ■ مستشار التحرير : أشرف شوبك ■ المستشار الإقتصادى: صلاح حسب الله ■ مستشار أسواق المال: محمد الجوهرى

■ الديسك المركزى
ضياء خلف
مدير الموقع الإلكترونى:
محمد الأبيض

■ هيئة التحرير
الأخبار : شعبان حمزة
بنوك : محمود أبوالحسن

سكرتير التحرير:
مصطفى حسين
قسم المراجعة:
أحمد إسماعيل - عصام عبدالكريم
الشئون الإدارية: محمد عبدالخالق

■ الاشتراكات والإعلانات:
٤ ش وقف الخريوطلى خلف المستشفى القبطى - رمسيس
ت: ٢/٣/ ٢٧٨٧٤٥٨١-٠٢
م: ٠١٨-١٦٣٧٣٥٦
فاكس: ٠٢-٢٥٩٠٠١١٤

■ المونتاج الإلكترونى:
عصام عباس
محمود محمد
الصف الإلكترونى
أحمد أنور

سعر النسخة
الدول العربية:-
السعودية:٣ ريالات - الكويت: ٣٠٠ فلس - الإمارات العربية:٣ دراهم - لبنان: ١٠٠٠ ليرة - تونس: ٥٠٠ مليم المغرب: ١٠ دراهم - البحرين: ٣٠٠ فلس - قطر: ٣ ريالات - سوريا ١٥ ليرة -
باقى دول العالم: ٢ دولار

البريد الإلكترونى: www.ektsaadalghad.com - info@ektsaadalghad.com
الماكيت الأساسى : مجدى حجاج
الطباعة والتوزيع : مؤسسة أخبار اليوم
■ إقتصادية تصدر الأحد من كل أسبوع ■